الصباح الاقتصادية
AL-SABAH

No. 4033 | الجمعة | 20 ذي الحجة 1442 هـ | 30 يوليو 2021 م | السنة الرابعة عشرة

www.alsabahpress.com Alsabah Media

بنسبة صعود 0.58 في المئة وبقيمة 73.5 مليون دينار

بورصة الكويت أنهت الأسبوع على ارتفاع المؤشر العام 38.23 نقطة

تداول 245.9 مليون سهم تمت عبر 14385 صفقة نقدية بقيمة 735. مليون دينار

مؤشر السوق الأول ارتفع 53.70 نقطة ليبلغ مستوى 7164.62 بنسبة صعود 0.76 في المئة

شركات "امتيازات" و"استهلاكية" و"العيد" و"دلقان" الأكثر ارتفاعا و"بيتك" و"مزايا" و"وطني" و"خليج ب" الأكثر تداولا من حيث القيمة

"منشآت" و"فنادق" و"السورية" و"بيت الطاقة" الأكثر انخفاضا

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 38ر23 نقطة، ليبلغ مستوى 6581ر01 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر58 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 245ر9 مليون سهم تمت عبر 14385 صفقة نقدية، بقيمة 73ر5 مليون دينار كويتي "نحو 220ر5 مليون دولار أمريكي".

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 3ر26 نقطة ليبلغ مستوى 5437ر35 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر06 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 323ر5 مليون سهم تمت عبر 8972 صفقة نقدية بقيمة 31ر8 مليون دينار "نحو 95ر4 مليون دولار".

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 53ر70 نقطة ليبلغ مستوى 7164ر62 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر76 في المئة، من خلال كمية أسهم بلغت 102ر4 مليون سهم تمت عبر 5413 صفقة بقيمة 41ر6 مليون دينار "نحو 124ر8 مليون دولار".

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر "رئيسي 50" نحو 25ر94 نقطة ليبلغ مستوى 5737ر64 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر45 في المئة، من خلال كمية أسهم بلغت 191ر6 مليون سهم تمت عبر 4905 صفقات نقدية بقيمة 24ر2 مليون دينار طنحو 72ر6 مليون دولار".

وكانت شركات "امتيازات" و"استهلاكية" و"العيد" و"دلقان" الأكثر ارتفاعا، أما شركات "بيتك" و"مزايا" و"وطني" و"خليج ب" فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة، في حين كانت شركات "منشآت" و"فنادق" و"السورية" و"بيت الطاقة" الأكثر انخفاضا.

بورصة الكويت شهدت أمس تداول 245ر9 مليون سهم

نتيجة التحكم في إدخال الشاحنات المحملة بالبضائع عند معبر كرم أبو سالم التجاري

حرب اقتصادية على غزة .. الاحتلال يمنع 70 % من الواردات

رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين : ما يجري حاليا استهداف متواصل لتدميرنا وإنهاك ما بقي من القطاع الاقتصادي

الحصار يكبّد التجّار في غزة خسائر كبيرة

يعيش الفلسطينيون في قطاع غزة، خلال الفترة الأخيرة، أجواء حصار إسرائيلي غير مسبوقة منذ فرضه لأول مرة عام 2007، نتيجة التحكم في إدخال الشاحنات المحملة بالبضائع عند معبر كرم أبو سالم التجاري الواقع أقصى شرق جنوبيّ القطاع، والذي يشكل المنفذ الرئيسي للحركة التجارية.

ومنذ انتهاء العدوان الإسرائيلي على غزة في 21 مايو/ أيار الماضي، أبقى الاحتلال على الكثير من القيود التي فرضها، عبر منع إدخال مواد البناء والمواد الخام والأجهزة الكهربائية والهواتف الخلوية والسيارات ومواد الصناعات الخشبية والألومنيوم والحديد والصلب. وتراجع عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع كثيراً خلال الشهر الأخير، مقارنة بالفترة التي سبقت العدوان.

في الأثناء، يقول المدير العام للمعابر والتجارة بوزارة الاقتصاد في غزة، رامي أبو الريش، إنّ الاحتلال يحظر إدخال المواد الخام بمختلف أصنافها، ويمنع إدخال المصنوعات الخشبية والبلاستيكية والألومنيوم والزجاج وقطع غيار السيارات والسيارات الحديثة.

ويوضح أبو الريش لـ "العربي الجديد" أنّ الاحتلال يسمح فقط بإدخال 30 في المائة من البضائع التي كان في السابق يسمح بإدخالها، فيما يعرقل إدخال 70 في المائة تحت ذرائع وأسباب عدة، ما ينعكس سلباً على المشهد الاقتصادي.

أسواق غزة/ Getty

اقتصاد عربي

الحصار الإسرائيلي يكبد اقتصاد غزة 17 مليار دولار

ويشير إلى أنّ أقصى عدد من الشاحنات التجارية سمح الاحتلال بإدخاله عبر المعبر التجاري هو 330 شاحنة، في الوقت الذي كان يسمح في السابق بإدخال ما نسبته 400 إلى 500 شاحنة من مختلف أصناف المواد، بما في ذلك مواد البناء التي يرفض إدخالها حالياً.

وحسب المسؤول الحكومي، إنّ الإجراءات الإسرائيلية الحالية المتخذة على معبر كرم أبو سالم تكبد التجار الفلسطينيين خسائر مالية كبيرة؛ نظراً لدفعهم "أرضيات" مقابل بقاء الحاويات لدى الاحتلال (بدلٌ مالي عن ركنها)، فيما يلجأ البعض الآخر إلى تسويقها في أسواق الضفة بمبالغ أقل للحصول على السيولة النقدية.

ولا يمتلك القطاع إلّا معبر كرم أبو سالم كمنفذ تجاري مع الأراضي المحتلة، بعدما أغلق الاحتلال المعابر التجارية الثلاثة التي كانت تمثل العصب الأساسي للاقتصاد المحلي، إذ أزال في عام 2007 معبر صوفا، الذي كان مجهزاً لدخول مواد البناء.

وبعد نحو ثلاث سنوات أغلق معبر الشجاعية، الذي كان مخصصاً لنقل مشتقات الوقود، ومع مطلع عام 2012 دمر الاحتلال معبر المنطار، الذي كان يعتبر من أكبر المعابر التجارية المجهزة لدخول مختلف البضائع.

بدوره يقول مدير العلاقات العامة والإعلام في غرفة غزة التجارية، ماهر الطبّاع، إنّ متوسط عدد الشاحنات قبل العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة كان يراوح ما بين 9 إلى 10 آلاف شاحنة شهرياً، لكنّه في الشهرين الأخيرين يراوح ما بين 3000 و3500 شاحنة.

ويؤكد الطبّاع في حديثه إلى "العربي الجديد" أنّ التراجع يصل إلى قرابة 70 في المائة على صعيد أعداد الشاحنات وحتى الأصناف التي يسمح لها بالمرور والوصول إلى القطاع، ما أسهم في توقف بعض القطاعات كلياً أو جزئياً.

وحسب المسؤول في غرفة غزة التجارية، فإنّ القطاعات الإنشائية والقطاعات المساندة لها مثل معامل "البلوك" و"الباطون" توقفت بالكامل بفعل القرار الإسرائيلي القاضي بمنع إدخال هذه المواد عبر معبر كرم أبو سالم التجاري ضمن عقوباته المفروضة.

ويشير الطبّاع إلى أنّ القطاع الإنشائي توقف بنسبة 100 في المائة، فيما تضررت بعض القطاعات بنسبة تصل إلى 70 في المائة مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات نتيجة منع وصول أجهزة الحواسيب والطابعات، في الوقت الذي تعمل فيه بقية القطاعات بنسبة لا تتجاوز 50 في المائة.

واستمرار القيود الإسرائيلية سيدفع القطاع نحو انهيار كامل، في ظل انعدام مقومات الصمود نتيجة استمرار الحصار للعام الخامس عشر على التوالي والنتائج المترتبة عن الحروب الأربع وجولات التصعيد العسكري، وفق الطبّاع.

ومنذ انتهاء العدوان الإسرائيلي الأخير تلاعب الاحتلال بكميات البضائع والأصناف المدخلة إلى القطاع، عبر وقف إدخال الوقود في بعض الأحيان، ثم السماح بإدخاله ووقف التصدير بشروط تعجيزية للتجار الفلسطينيين ثم إعادته بتدخلات أممية.

القطاعات الإنشائية والمساندة لها توقفت بالكامل بفعل القرار الإسرائيلي بمنع إدخال هذه المواد ضمن عقوباته

من جانبه، يعتبر رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في غزة، علي الحايك، أنّ ما يجري حالياً حرب اقتصادية مستمرة على القطاع، تستهدف إنهاك ما بقي من القطاع الاقتصادي عبر منع إدخال المواد الخاصة بالقطاع الصناعي وعرقلة إدخال المواد الخام.

ويقول الحايك لـ "العربي الجديد" إنّ هناك مئات السيارات المستوردة التي يمنع الاحتلال إدخالها عبر حجزها بالرغم من إتمامها مختلف الإجراءات، ما يكبّد الموردين خسائر مالية كبيرة، فضلاً عن حجز عشرات الحاويات المحملة بالبضائع في معبر كرم أبو سالم، إلى جانب منع دخول التجار ورجال الأعمال إلى الأراضي المحتلة.

ويؤكد الحايك أنّ حجز البضائع أدى إلى تلف بعضها، وأرهق الموردين مالياً من خلال المبالغ المالية الكبيرة التي يدفعونها سواء كـ "أرضيات"، أو بنقل البضائع إلى مخازن خاصة داخل الأراضي المحتلة، إلى حين السماح بمرورها إلى القطاع.

بعد مرور عام على عمله بشكل محدود في إطار إجراءات للحد من انتشار "كورونا"

الأردن : إعادة تشغيل معبر «جابر نصيب» مع سوريا اعتباراً من الأحد

ازدحام عند معبر جابر نصيب

"وكالات" : أعلنت الحكومة الأردنية، أمس الأول الأربعاء، إعادة تشغيل مركز جابر نصيب مع سورية اعتباراً من يوم الأحد بشكل شبه عادي، بعد نحو عام على عمله بشكل محدود في إطار إجراءات للحد من انتشار فيروس كورونا.

وقال وزير الداخلية مازن الفراية، في بيان نشر ليل الأربعاء: "بعد إجراء الترتيبات الميدانية الكاملة مع الجانب السوري، سيبدأ اعتباراً من صباح الأحد، الأول من أغسطس ، التشغيل الكامل لمركز حدود جابر".

وأوضح أنه سيسمح لـ500 من المسافرين القادمين من سورية يومياً التسجيل لسلوك المعبر الذي كان يعبره الآلاف في الاتجاهين يوميا قبل جائحة كورونا، ولمئتي مركبة "مئة من كل جانب" بالمرور.

وكانت الحكومة الأردنية قد أغلقت مركز حدود جابر في 12 أغسطس من العام الماضي بعد تسجيل ارتفاع في عدد الإصابات بفيروس كورونا بين القادمين.

وأعيد فتحه لاحقا مع اعتماد قيود تضمنت نظاما تبادليا لنقل الركاب والبضائع "باك تو باك"، والسماح لعدد محدد بـ150 شخصاً يومياً من القادمين إلى الأردن بالعبور، بينما كان المغادرون والقادمون بحاجة إلى موافقة أردنية مسبقة.

وقال الفراية، الأربعاء، إنه تقرر "إلغاء نظام النقل التبادلي، والسماح للحافلات بالعبور إلى الجانب السوري والعودة منه".

كما تقرر "السماح بمغادرة الأشخاص من مختلف الجنسيات إلى سورية من دون الحاجة إلى موافقة مسبقة من الجانب الأردني"، بينما يحتاج السوريون القادمون لموافقة.

وعلى القادمين من سورية إلى الأردن التسجيل مسبقا في منصة إلكترونية وإبراز شهادة فحص كورونا سوري صادر خلال 72 ساعة، وإجراء فحص آخر داخل معبر جابر مع استثناء الأردنيين الحاصلين على جرعتين من اللقاح في الأردن.

وسيسمح للسوريين الموجودين في الأردن الراغبين بالعودة لبلدهم "بالمغادرة دون أي شروط مسبقة".

وكان الفراية قد بحث مع نظيره السوري محمد الرحمون في اتصال هاتفي، الثلاثاء، بشأن أهمية إعادة تشغيل المركز الحدودي "لما يمثله من أهمية استراتيجية تعود بالنفع والفائدة على الأردن وسورية ومصالحهما المشتركة". ومعبر جابر/ نصيب هو المعبر الرئيسي بين الأردن وسورية.

وشكل إغلاق المعبر في إبريل 2015 بسبب النزاع في سورية، ضربة موجعة لاقتصاد المملكة التي سجل التبادل التجاري بينها وبين جارتها الشمالية عام 2010 نحو 615 مليون دولار، قبل أن يتراجع تدريجيا ابتداء من العام 2011. وأعيد فتح المعبر في خريف عام 2018.

وبلغ التبادل التجاري عام 2020 بين الأردن وسورية 108.7 ملايين دولار، وفقا لأرقام رسمية أردنية. والحدود مع سورية شريان مهم لاقتصاد الأردن، إذ تصدر عبرها بضائع أردنية إلى تركيا ولبنان وأوروبا وتستورد عبرها بضائع سورية ومن تلك الدول.

وفي وقت سابق تخوّف سوريون من نتائج الاتفاق السوري الأردني بعودة الحركة على معبر جابر-نصيب، وذلك بأن يؤدي لمزيد من ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية. واتفق الجانبان السوري والأردني قبل أيام على تسهيل حركة الترانزيت والسماح للشاحنات والبرادات السورية بدخول الأراضي الأردنية باتجاه دول الخليج. ونقلت "العربي الجديد" عن الباحث السوري يحيى السيد أحمد قوله إن إعادة فتح معبر "نصيب-جابر" ضرورة وحاجة، ليس لسورية والأردن فقط، بل ولما بعد الأردن في دول الخليج العربي، للتنقل ونقل فائض الإنتاج بسورية ولبنان وبالتالي زيادة التبادل التجاري "لأن النظام بدمشق كما لبنان بأمس الحاجة للتصدير والقطع الأجنبي".

أضاف الباحث أن "إعادة فتح المعبر وما تكبده التجار وحتى المزارعون من خسائر، ربما يكون درسا لوقف علميات تهريب المخدرات من سورية ولبنان باتجاه دول الخليج، ضمن شحنات الصادرات".